الإجابة النموذجية

الجزء الأول:

1- الإعتماد المستندي هي وسيلة دفع وتسوية المعاملات وضمان للحقوق خاصة في نشاطات التصدير، ما بين المصدر والمستورد.

2- الفرق ما بين المشاريع المشتركة والتحالفات الإستراتجية، أن في المشاريع المشتركة فكلا المؤسستين تفقدان هويتهما القانونية، لكي تكتسب هوية قانونية جديدة وواحدة تحدد فيهما حقوق ووجبات كل طرف، في حين، أن التحالفات الإستراتجية كل مؤسسة تبقى مستقلة قانونيا.

3- تتجلى مضامن نظرية الموقع والدوافع في محفزات المنطقة المستهدفة من نشاطات التدويل والتي تدفع منظمات الأعمال للقيام بذلك، والتي منها نذكر **المحفزات الإنتاجية** (الخصائص المكتسبة لتصنيع المنتوج من المنطقة المستهدفة من التصنيع والتي تكون حافزا للقيام بنشاطات التدويل وهنا نذكر بشكل رئيسي الإستثمار الأجنبي المباشر، ومن ذلك التقنيات والتكنولوجيا المكتسبة للتصنيع، توفر المواد الأولية ذات مكونات خاصة) وكذلك **المحفزات البيئية** تخص هنا الاستقرار السياسي والإقتصادي الذي تتمتع به الدولة المضيفة، وضمن هذا العنصر فالعديد من منظمات الأعمال تختار بلدانا للنشاط عندما تكون الدورة الاقتصادية في حالة أزمة مع تمتعها بإستقرار سياسي، كما تبتعد عن البلدان التي تعرف حالة عدم الإستقرار في القوانين والتشريعات المرتبطة بتنظيم الحياة الاقتصادية والسياسية (الضغوط والتهديدات)، كما يعد دافع توزيع المخاطر على عدة أسواق عنصر محفز للقيام بنشاطات التدويل، سواء تعلق ذلك بالمخاطر السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، وعليه فنظرية الموقع والدوافع تعبر عن المزايا التي تتمتع بها الدول المضيفة ومنطقة نشاط، بما تشكل محفزا لقيام منظمات الأعمال بعمليات التدويل.

4-المؤسسات الفاعلة والمتفاعلة: المؤسسات الفاعلة فهي التي تؤثر على البيئة المحيطة وتجعلها متؤثرة بسياساتها، أما المؤسسات المتفاعلة فهي التي تتأثر بالبيئة ويجب أن تتكيف بمتطلباتها.

5-عقود الإيجار التمويلي: مضمون هذا النموذج من العقود يتجلى في منح منظمة أعمال محلية منظمة أعمال أجنبية ذات مكانة عالمية، حق إستخدام أصولها الإنتاجية والتسويقية خلال فترة متفق عليها مع إحتفاظها بجزء من الأرباح المتحققة كمقابل إيجار على ذلك، الجانب الذي يوفر لها نفقات التشغيل دون التخلي عن الملكية، وكذلك الحصول على دخل دون التعرض لمخاطر السوق، إضافة إلى الإستفادة من المهارات التقنية والإدارية التي يحصل عليها موظفوها خلال فترة الإيجار، أما بالنسبة **لعقود الإمتياز** يطلق كذلك على هذه العقود بعقود الإنشاء-التشغيل-التحويل(BOT)، والتي تكون بوجه خاص بين هيئات حكومية ومنظمة أعمال أجنبية، أين تمنح لمنظمات أعمال أجنبية حق الإمتياز في تمويل وبناء وتشغيل مشروع خدمي أو إنتاجي جديد لفترة زمنية محددة تكون طويلة نسبيا، تضمن من خلالها منظمة

الأعمال المنجزة إسترجاع تكاليف الإنشاء والتشغيل مع تحقيق إيرادات، وخلال مدة الإنشاء والإستغلال، قد تحصل منظمة الأعمال الحائزة على العقد على العديد من المزايا، ومن ذلك إعفاءات ضريبية، الدخول إلى الأسواق المالية دون قيد، الإستفادة من إمتيازات أخرى كإنجاز هياكل خدمية أو إنتاجية أخرى أو تشغيل مرافق حكومية أخرى، وبعد إنقضاء مدة الإنجاز والإستغلال يحول بعدها المشروع إلى الجهات الراعية، أو يدرج ضمن ممتلكات الدولة في حالة إنجاز مشاريع حكومية.

– جواب الجزء الثاني:

1– أهم الإهتمامات هو دورة حياة المنتوج الدولي (مرحلة الإطلاق–مرحلة التصدير–مرحلة توحيد الفنون التكنولوجية)، وكذلك التكييف والتنميط.

2–أهم الإهتمامات هي دراسة عنصر المزيج الترويجي المعتمد في ذلك البلد، مع العمل على تكييف أو تنميط سياسة الإشهار إذا كانت معتمدة؟

3– محددات السعر على المستوى الدولي تتجلى في:

– تكلفة المنتوج– حجم التكنولوجيا– تأثير عناصر المزيج التسويقي الأخرى– مراعاة التدخل الحكومي فيما يخص الأسعار– تقلبات أسعار الصرف– معدلات التضخم– المنافسة– قيمة التعريفة الجمركية التي سيتم دفعها.

4–وظائف غرفة التجارة الدولية هي القيام بالتحكيم في حالة النزاعاة ما بين مؤسسة أجنبية ومؤسسة محلية أو الدولة، وكذلك فهي تطلق الوثائق الموحدة لتستخدمها المؤسسات في نشاطاتها الدولية.

5–بتعداد هذه المحددات، فهناك العديد من أوجه السلبية التي إرتبطت بالإستثمار الأجنبي المباشر، والتي تمس منظمة الأعمال المستثمرة والدولة المضيفة، والتي منها نذكر:

– إمكانية المساهمة في إختلال توازن ميزان المدفوعات وأسعار الصرف: فعندما تتدفق الإستثمارات الأجنبية على أي بلد مضيف، فهي تزوده بالعملة الصعبة التي تحسن من ميزان المدفوعات، كما ترفع من قيمة عملته المحلية وهذا يعتبر أمر غير صحي كونه يؤدي إلى زيادة سعر المنتوج وهو أمر غير محبذ خاصة عند السعي للقيام بالتصدير، وكذلك في حالة قيام الإستثمار الأجنبي المباشر بإستيراد مدخلات الإنتاج التي يحتاج إليها أو عند إرسال أرباحه بنسبة عالية إلى البلد الأم، فذلك يشكل عبئ على ميزان المدفوعات بما يؤدي إلى تخفيض من قيمة العملة الوطنية، الأمر الذي يؤدي إلى الإخلال بالاستقرار الاقتصادي.

– نقص توظيف المهارات المحلية والمساهمة في زيادة البطالة: إنتشرت في الوقت الحالي بعض جوانب السلبية المرتبطة بالإستثمارات الأجنبية المباشر فيما يخص الموارد البشرية في البلد المضيف، والتي تظهر في حجز الوظائف التي تتطلب الخبرة والمهارات للموظفين القادمين من البلد الأم، أما الموظفون المحليون فيوجهون إلى الوظائف العادية التي

لا تتطلب أي مهارة ومن ذلك العمليات الإدارية الروتينية بدل من الأعمال الخلاقة التي لا تكسبهم أي خبرة، كما أن الإعتماد على التكنولوجيا العالية من طرف الإستثمارات الأجنبية المباشرة يؤدي إلى توظيف عدد قليل من العمال، كما يؤدي ذلك إلى تدمير الصناعات المحلية التي لا تحوز على تلك التكنولوجيا.

– التخفيض من قيمة الإستثمار المحلي: إن تمويل الإستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الإقتراض من المؤسسات المالية المحلية يؤدي إلى الرفع من أسعار الفائدة على القروض بشكل عام، وهو الأمر الذي ينعكس سلبا على الإستثمارات المحلية التي تتجه نحو الإنخفاض، نتيجة عدم قدرتها على الإقتراض، وفي الغالب وبغية تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر، تمنح الدول المضيفة للقائمين عليه إعفاءات ضريبية، ما ينتج عنه تقليص في الموارد الموجهة خصوصا لتحسين المستوى المعيشي للأفراد.

<u>الجزء الثالث:</u>

تعريف المشروع المشترك ومبرراته

إن المشروع المشترك من خلال مدلوله الإصطلاحي هو تعاون بين هيئتين إقتصاديتين أو أكثر للوصول إلى أهداف معينة، مع الإشارة أن المستهدف هنا بالتحليل هو ذلك المشروع الذي يتم بين منظمة أعمال محلية وأخرى أجنبية.

كذلك هو عبارة عن كيان إقتصادي يتم إنشاؤه ما بين منظمتي أعمال خلال فترة زمنية محددة أو غير محددة من أجل تحقيق أهداف معينة، سواء كان ذلك مشروعا جديدا أو إمتداد لنشاط تصنيعي لإحداهما، مع تحمل كل طرف مسؤولية الأرباح والأخطار والخسائر المترتبة.

إن هذا النمط من التدويل يعرف توسعا كبيرا بين منظمات الأعمال المحلية والأجنبية، وهذا راجع إلى العديد من المبررات المتجلية أهمها في:

– تقاسم تكاليف إنشاء المشروع الاقتصادي وهذا يكون أيسر من أن يتحمله طرف وحده.

– في الغالب يكون المشروع المشترك بين طرفين أجنبي ومحلي، وهذا لرغبة الأجنبي الإعتماد على طرف محلي له دراية بالبيئة المحلية القانونية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية.

– تفرض بعض الدول هذا النمط لقبول المستثمرين الأجانب وهذا لمنعها الإستثمار الأجنبي المباشر.

– الإستفادة من الميزة التنافسية التي يتمتع بها كل طرف.

– يعد هذا الأسلوب أقل تكلفة من فتح فرع إنتاجي، كما يسمح بالتواجد على أمد طويل في البلد المضيف، إضافة إلى ذلك يسهم هذا الأسلوب في الغالب في إدماج تكنولوجيا جديدة وتقنيات إدارية وتسويقية متميزة.

ومن المزايا التي يحققها المشروع المشترك للدولة المضيفة بوجه خاص نذكر:

– تساهم المشاريع المشتركة في زيادة مداخيل الدولة المستضيفة جراء الضرائب المتولدة من هذه المشاريع، وكذلك على توظيف عدد كبير من اليد العاملة مع تحسين كفاءتهم، جراء تقنيات العمل وبرامج التدريب التي يأتي بها في الغالب الأجانب.

– تسهم المشاريع المشتركة في تحقيق توافق سياسي وإقتصادي ما بين الدول، كما يمكن أن يكون وجه من أوجه الشراكة أو تحقيق تكامل إقتصادي ما بين الدول.

ولتحقيق فعالية للمشروع المشترك يجب التحلي ببعض متطلبات النجاح، مع الأخذ بعين الإعتبار بعض العيوب التي يمكن أن تكون مؤثرة بشكل كبير على الطرف الأجنبي بشكل خاص.

2-3-2-عوامل نجاح وفشل المشاريع المشتركة

لضمان نجاح المشاريع المشتركة هناك عدد من المتطلبات يجب أخذها بعين الإعتبار، كما هناك مجموعة من المشاكل التي يمكن أن يواجهها ويجب العمل على إدارتها أو وضع آليات للتحوط تجاهها لضمان إستدامة المشروع المشترك إلى أقصى حد.

أ-متطلبات النجاح: فمن متطلبات النجاح نذكر:

– يجب أن يكون لكل طرف سيطرة جزئية بالنسبة للإدارة والجوانب المالية والإدارية والقرارات التشغيلية والإستراتجية، والتي تحدد نسبتها حسب الأموال والمدخلات المعبئة للشراكة، غير أنه في بعض البلدان المستضيفة هناك قوانين وأنظمة معمول بها لتحديد نسبة الشراكة، خاصة التي تفرض هذا الأسلوب كطريقة لدخول سوقها.

– التعاون لدخول السوق أو الأسواق المستهدفة، أين يشارك كل منهما في رأس المال والمخاطر وكذلك توزيع مسؤوليات الإدارة.

– لضمان إستدامة المشروع المشترك يجب صياغة عقد ذو بعد دولي، والذي توضح فيه الإلتزامات وطبيعة تدخل كل طرف والحقوق والواجبات، مع تحديد الجهة المفوضة بحل النزاع في حالة وقوعه.

ب-عوامل فشل المشاريع المشتركة: تتجلى عوامل الفشل في المشاكل التي يمكن أن تواجه الشراكة والتي يجب التحوط ضدها، والتي تتجلى أهمها في:

– الإشتراطات الحكومية الدورية المرتبطة بإنشاء وسير المشاريع المشتركة، ومن ذلك فالعديد من الحكومات تفرض شروط متعلقة بتوظيف العمالة المحلية والقيام بالتكوين مقابل الترخيص لإنشاء أو بقاء المشروع المشترك.

– منافسة طرف لآخر والرغبة في الإستفراد يمكن أن يشكل تهديدا للمشروع المشترك.

– صعوبة التصفية والإنسحاب من السوق المحلي بالنسب للطرف الأجنبي في حالة وقوع نزاع أو عند الرغبة الذاتية لذلك، ما يجعله حذرا إلى أقصى حد في توسيع المشروع المشترك، ودمج معرفه الإنتاجية والتكنولوجية والتسويقية.